

Document: EB 2013/LOT/P.2/Add.1  
Date: 26 March 2013  
Distribution: Public  
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

جمهورية سيراليون  
برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية  
المرحلة الثانية

ضميمة

## برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية - المرحلة الثانية

### ضميمة

يلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى ما يلي من ضمائم وتعديلات في تقرير رئيس الصندوق بشأن برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية - المرحلة الثانية (الوثيقة EB 2013/LOT/P.2). وتيسيرا للرجوع إلى التعديلات، فهي ترد بأحرف بارزة.

الصفحة iv، موجز التمويل

قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق: **7 375 000** وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)

قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق: **7 375 000** وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)

الجهات المشاركة في التمويل/المقترحة: حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي، مؤسسة التمويل الدولية أو جهة مانحة أخرى  
مانحون آخرون

قيمة التمويل المشترك/المقترحة: حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي أو جهة مانحة أخرى: 6.9 مليون دولار أمريكي  
مؤسسة التمويل الدولية: 1.0 مليون دولار أمريكي

الصفحة 1، توصية بالموافقة

"المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح على شكل قرض ومنحة تقديمه إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية - المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 44."

## المكون 1: تعزيز وتوسيع النظام المالي الريفي

"ستقوم لجنة توجيهية للبرنامج بالإشراف الإجمالي على البرنامج ويترأسها كل من وزير الزراعة والغابات والأمن الغذائي، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية. وسوف تستخدم اللجنة وحدة التنسيق الوطنية الموجودة أصلاً كأمانة عامة لها، وستكون مسؤولة عن توفير القيادة السياساتية الإجمالية للبرنامج. وسوف ترصد وحدة التنسيق الوطنية تنفيذ قرارات اللجنة التوجيهية للبرنامج. وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية، فإن وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي ستكون الوكالة المنفذة الرائدة للبرنامج بحيث تضطلع بالمسؤولية الإجمالية عن البرنامج، إلا أنها ستفوض بالتنفيذ والتنسيق اليوميين لوحدة التنسيق الوطنية والتي هي مسؤولة حالياً عن كل المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق. وسيتم التفويض بالمسؤوليات عن أنشطة تمويل ريفية تقنية محددة (مثل توفير الخدمات للمصارف المجتمعية ورباطات الخدمات المالية ورسملة المصارف المجتمعية وإدارة مرفق التمويل الزراعي) من خلال اتفاقية ثنائية مع المصرف الرئيسي. وسيدعم البرنامج أيضاً شركاء استراتيجيين آخرون مثل وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ووزارة التجارة والصناعة، ومصرف سيراليون، والقطاع الخاص (وبخاصة المستثمرون الخارجيون، مثل حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي)، وجهات مانحة أخرى بحيث يتم ضمان نهج شمولي ومتناغم للتمويل الريفي."

"ستتبع جميع الصروفات إجراءات الصرف المتبعة في الصندوق، كما حددها الخطاب المرسل إلى المقترض ودليل صرف القروض. وسوف يكون الدفع بموجب جميع الفئات على أساس نسبة 50:50 بين القرض والمنحة. وستفتح الحسابات التالية: (1) حساب معين بالدولار الأمريكي؛ (2) حساب للمشروع بالعملة المحلية؛ (3) حساب للتمويل النظير بالعملية المحلية يتم فتحه والإبقاء عليه في مصرف يقبله الصندوق. وستتم تحويلات الأموال إلى الطرف الرئيسي في البرنامج، وهو المصرف الرئيسي، إلى حساب برنامج منفصل يقبله الصندوق. وسيكون المصرف الرئيسي مسؤولاً عن توفير التقارير المالية لوحدة التنسيق الوطنية، في حين ستكون هذه الوحدة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة للبرنامج. وسوف يتم تعيين مراجعين خارجيين بمؤهلات وخبرات يرضى عنها الصندوق لإجراء المراجعات السنوية للقوائم المالية للبرنامج بما يتماشى مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى إعطاء آراء معيارية للمراجعين كما تحددها المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق. وسوف يطلب الصندوق رأياً منفصلاً لمراجعي الحسابات عن استخدام مرفق التمويل الزراعي الذي سيديره المصرف الرئيسي."

سيمول هذا البرنامج الصندوق، وحكومة سيراليون، وحساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومانحون آخرون والمشاركون. وسوف تصل مساهمة الصندوق إلى حوالي

**14.750** مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي 22.3 مليون دولار أمريكي يتم توفير 50 بالمائة منها كقرض و50 بالمائة كمنحة). وأما مساهمة حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي و**مناحون** آخرون فسوف تصل إلى 6.9 مليون دولار أمريكي، وسيقوم بتمويل مرفق التمويل الزراعي وأسهم المصارف الاجتماعية ورسملة المصرف الرئيسي. وستستخدم مساهمة مؤسسة التمويل الدولية وقدرها 1 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل رسملة المصرف الرئيسي. وأما مساهمة الحكومة فتقدر بحوالي 4.5 مليون دولار أمريكي وستغطي الضرائب والرسوم (وهي تعادل 12 بالمائة من إجمالي التكاليف) ومساهمة الأصول الثابتة للمصرف الرئيسي. وسيوفر المستفيدون حوالي 3.4 مليون دولار أمريكي (أي 9 بالمائة من إجمالي التكاليف).

الصفحة 13، الفقرة 44

تعدل التوصية بحيث يصبح نصها:

"قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيراليون قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته **سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (7 375 000 وحدة حقوق سحب خاصة)** على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيراليون منحة تعادل قيمتها **سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (7 375 000 وحدة حقوق سحب خاصة)** على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة."